



## دور الجودة الرقابية على الابتكارات المالية للمؤسسات المصرفية السودانية

مرتضى محمد سليمان

Murtatha mohammed sulaiman

جامعة افريقيا العالمية- نائب المدير العام للشؤون المالية

فاروق محمد احمد

Farouk mohammed ahmed

جامعة افريقيا العالمية / رئيس قسم الدراسات المصرفية

### المستخلص

تكمن مشكلة الدراسة في إن القطاع المصرفي يواجه العديد من المخاطر والمتغيرات التي اوجدتها النظم التكنولوجية الرقمية ، ويسعى البحث للوقوف على الدور الذي تقوم به الجودة الرقابية على المؤسسات المصرفية في ظل الابتكارات الحديثة والذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي ، مما يجعله يلجا إلى اعتماد نظم لجودة رقابية تتطرق لمؤشرات ومعايير حديثة لضمان تفعيل الإشراف والرقابة، وتبرز أهمية البحث من خلال ابراز فاعلية وكفاءة النظام المصرفي في أداء مهامه وتحقيق أهدافه من خلال جودة الجانب الرقابي ودوره في تطوير الصناعة المصرفية . ويهدف البحث لتوضيح السياسات والوسائل والطرق التكنولوجية الحديثة المتبعة في تجويد الرقابة المصرفية في المصارف. والاهتمام بالمعايير والمؤشرات العالمية مثل مؤشرات بازل 1-2-3- مما يؤدي إلي تطوير الخدمات المصرفية. اعتمد البحث علي المنهج الوصفي من خلال اعتماده علي الأدبيات العلمية لتسليط الضوء على النظم المتبعة في جودة الرقابة على المصارف. وكذلك المنهج التاريخي لواقع الجودة الرقابية المصرفية المعتمدة من قبل بنك السودان المركزي. توصل البحث إلي عدد من النتائج أهمها، قامت المؤسسات المصرفية بتقليل المخاطر لدى المصارف عن طريق تفعيل إجراءات الإشراف والرقابة المصرفية بما يتواءم مع النظم والمعايير الدولية، والاستفادة من التحول الرقمي والربط الشبكي في هذا المجال. ويوصي البحث بالحرص على تدريب العاملين بالمؤسسات المصرفية وتأهيلهم للإمام بالنظام الرقابي ليساعد المؤسسة على الجودة وان يكون التدريب باحدث الوسائل وعلى اخر التطورات وحدثها في الصناعة المصرفية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية



مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد (تكملة العلوم الإدارية

والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار

18 نيسان 2024

الكلمات المفتاحية : الجودة التنافسية .الجودة الرقابية، جودة الخدمات المصرفية، الابتكارات المالية والتحول الرقمي، المعايير الدولية لمراقبة البنوك .

### Abstract

The problem of studying lies in the banking sector facing many risks and variables created by digital technological systems , the research seeks to determine the role that supervisory quality plays in banking instituticontrol in light of moderninnovations , artificial intelligence and digital transformation ,which makes it resort to adopting quality control systems that address modren indicators and astandards to ensure the activation of supervision and control . the importance of the study is highlighted the effectiveness and efficiency of the banking system in performing its tasks and achieving its goals ,through the quality of the supervisory aspect and it role in developing the banking industry .the research aims to clarify the policies , means and modern technological methods used to improve banking supervision in banks ,paying attention to international standards and indicators such as Basel 1,2,3. Indicators ,which leads to the development of banking services ,the research relied on the descriptive approach by relying on scientific literature to shed light on the systems used in the quality of bank supervision.as well as the historical approach to the reality of banking supervisory quality approved by the central bank of sudan the research reached anumber of results , the most important of which is that banking institutions reduced the risks of banks through ,activating supervision and control procedure banking in line with International systems and standards and benefit from digital transformation and networking in this field ,the



research recommends ensuring that employees in banking institutions are trained and qualified to be familiar with the regulatory system to help the institution achieve quality, the training should be using the latest developments in the banking industry .

**key words:** Competitive quality, Supervisory quality, Banking service quality, Financial innovations and digital transformation, International standards for bank supervision .

### مقدمة :-

إن الجودة الرقابية المصرفية من أهم الأدوات الفعالة لتحقيق الاستقرار المالي وبناء قطاع مالي مصرفي كفؤ وفاعل ومن خلال دورها أيضا لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي ، وكذلك الحد من المخاطر المصرفية وإدارتها بشكل مهني احترافي ليقفل من أثارها السلبية، والمساهمة في بناء القدرة التنافسية للمصارف واستخدام اساليب ووسائل وتقنيات تكنولوجيا حديثة عبر المنصات الرقمية مما يعد ذو اهمية في اطار التطور السريع المتلاحق في الانظمة الكترونية الحديثة وارتباط الاسواق العالمية ببعضها ، في المجالات المحلية والدولية ، وذلك لما يمثله الجهاز المصرفي من أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، على اعتبار إن وجود نظام مصرفي سليم ومعافى أصبح من الضروريات الملحة والتي تفرض نفسها على واقع السياسة النقدية لأي بلد . وذلك لما للصناعة المصرفية من دور هام وحيوي في الحياة الاقتصادية والواقع الاجتماعي والبيئي والبنوي للبلدان باعتبار أن وجود نظام مصرفي سليم ومعافى وقوي سيخلق ثقة كبيرة وعالية لسياسات الدولة الاقتصادية والنقدية والمالية والتجارية ومتابعة مهامها المختلفة ولما يمثله هذا الجهاز من إمكانيات عالية في العلاقة بين وحدات الفائض والتي تتوفر لها الثروة ووحدات العجز التي تحتاج إلي الأموال لكي تستثمر وتنتج ، وتوسع الأنشطة الإنتاجية المختلفة وايضا التطور في المفاهيم الحديثة ودخول التكنولوجيا الرقمية وتطبيق الوسائل المبتكرة للرقابة الداخلية في المصارف لحماية الاعمال السلبية، ومن هذا المنطلق فان الجودة الرقابية المصرفية التي تمارسها البنوك المركزية أصبحت ضرورة



تفرض نفسها لما لها من مسؤولية مباشرة وغير مباشرة في الحفاظ علي سلامة المراكز المالية للمصارف وخلق جهاز مصرفي سليم ومعافى وقوي يحافظ على حقوق المودعين والمساهمين والمستثمرين ،وتنفيذ السياسة النقدية للدولة ،ويساهم بشكل فعال وحيوي في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة وازدهارها وتقدمها وتطورها . ونجد إن المصارف في السودان قد شهدت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة استجابة لمتطلبات مقاييس ومعايير الجودة والتنافسية العالمية متمثلة في مقررات بازل (1/2/3) ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتوقع فرص الاستثمار والتعاون الإقليمي والانفتاح على العالم بعد رفع الحصار الاقتصادي والمصرفي ،الذي اضر كثيرا بالمصارف السودانية ،وللحاق بالتطورات التي حدثت في العالم في النظم الرقابية مما يتطلب جهدا اكبر للمواكبة ،وقد أدى هذا الوضع إلي المنافسة الحادة بين البنوك والمؤسسات المصرفية ، فجميعها تقوم بتقديم خدمات الجودة الرقابية إلا أنها تختلف في مستوى الجودة الرقابية المقدمة . الأمر الذي جعل إدارات المصارف تسعى نحو التميز عن طريق تقديم أحسن وأجود النظم الرقابية المصرفية . وقد اكتسب موضوع الرقابة المصرفية والجودة عليها اهتماما كبيرا من قبل السلطات النقدية في العقدين الخيرين في ضوء التطورات والقوى والمتغيرات البيئية والمصرفية المستجدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م ، ومن اجل تلافي الأزمات والمشاكل التي أصبحت تؤثر على النظام المصرفي والمالي في دول العالم اجمع ، وتدعو نظم الرقابة المصرفية هذه إلى اعتماد المعايير والمؤشرات التي تمثل مرتكزات أساسية للعمل المصرفي في تقليل المخاطر وتجنب الأزمات والأخذ في الاعتبار المتغيرات الحديثة التي تعتمد كمؤشرات للأداء المصرفي وضبط السياسات المصرفية في الائتمان والاستثمار والسيولة ورأس المال واعتماد الإدارة الرشيدة والتطبيق الإلزامي لهذه المعايير لضمان الاستقرار المالي للدول والمحافظة على سلامة نظمها المالية والمصرفية . وقد أفرزت الأزمات المالية التي تعرض لها العالم إلي تطوير وتحديث النظم الرقابية المصرفية لجعلها أكثر كفاءة وفاعلية في تحقيق السلامة المالية للقطاع المالي والمصرفي .

### مشكلة البحث :-

يواجه القطاع المصرفي محليا وعالميا العديد من القوى والمتغيرات والعوامل التي تدفعه باتجاه اعتماد نظم لجودة رقابية تنطبق إلي مؤشرات ومعايير حديثة لضمان تفعيل الإشراف والرقابة على



المخاطر . ونسعى للوقوف على الدور الذي تقوم به الجودة الرقابية على المؤسسات المصرفية ، في ظل الابتكارات المالية الحديثة والذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي ، ومدى أهمية الرقابة المصرفية، للقيام بتطوير الصناعة المصرفية . وتتبلور مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيسي الآتي :- هل تعزز الابتكارات المالية دور الجودة الرقابية للمؤسسات المصرفية ؟؟ ومن خلال هذا السؤال الرئيسي تتفرع الاسئلة الآتية . ماهو مدى فاعلية الابتكارات والنظم الرقمية الحديثة في تطوير ادوات الرقابة المصرفية ؟ مامدى تأثير ادوات الرقابة المصرفية في تعزيز الخدمة المصرفية ؟ ماهو دور الخدمة المصرفية في تعزيز وتطوير الاداء المالي المصرفي ؟.

### اهمية البحث ..

نجد أن أهمية البحث تظهر من خلال الآتي :

- 1/ الأهمية العلمية تقوم على أن الابتكارات المالية الحديثة لها دور حيوي في جودة الرقابة المصرفية وتحديث ادواتها لمواكبة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي .
- 2/ تضيف للمكتبة معلومات وبيانات ودراسات تفيد الباحثين وأصحاب القرار .
- 3/ والأهمية العملية تبرز دور فاعلية وكفاءة النظام المصرفي في أداء مهامه وتحقيق أهدافه من خلال جودة الجانب الرقابي لمواكبة التطورات الرقمية الحديثة .
- 4/ إبراز أساسيات العمل المصرفي الرقابي ودخول التقنيات الحديثة في المعاملات المصرفية والتزامه بالمعايير والمؤشرات العالمية .

### اهداف البحث :-

يهدف هذا البحث لتحقيق الآتي :

- 1/ توضيح أهمية الابتكارات المالية الحديثة والتحول الرقمي على جودة الرقابة المصرفية وتأثيرها على مدخلات ومخرجات المؤسسات المصرفية .
- 2/ توضيح الأساليب والطرق التكنولوجية الحديثة المتبعة في تجويد الرقابة المصرفية في المصارف السودانية
- 3/ الوصول إلي النتائج وتوصيات يمكن الاستفادة منها في رفع مستوى أداء الخدمة المصرفية والعمل على تطوير الصناعة المصرفية في ظل الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي .



### منهج البحث :-

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي .

### الدراسات السابقة :-

الدراسة الاولى :- شريف محسن محمد . ضوابط الرقابة المصرفية للفتوات الكترونية . رسالة دكتوراة جامعة عين شمس . ٢٠٢١م . تناول البحث التطور السريع والمتلاحق في الانظمة الكترونية الحديثة وارتباط الاسواق العالمية ببعضها البعض مما يعرف بالتجارة الكترونية والعولمة الاقتصادية ، بدأت البنوك بالتوسع واستحداث منتجات مالية ومصرفية متنوعة واستحداث اساليب ووسائل حديثة بدلا من الاساليب التقليدية ،

الدراسة الثانية :- محمد محمداني . تحسين الاداء في المصارف باستخدام تقنياتالتنقيب في البيانات ، دراسة تحليلية في بنك المال المتحد ، رسالة دكتوراة ، جامعة امدرمان الاسلامية ، السودان ٢٠١٧م هدفت الدراسة الى تحسين الاداء في المصارف باستخدام تقنيات التنقيب في البيانات Data Mining حيث يلاحظ وجود عدد كبير من العملاء المقترضين ووجود عدد هائل من البيانات عنهم وعدم وجود تقنية تمكن المصرف من اتخاذ قرار سريع ، وقد تم استخدام برنامج حاسوبي لبناء نماذج تنقيب البيانات باستخدام خوارزميتين هما شجرة القرار بالتجميع ، واختبرت من خلال تطبيق مؤشرات الاداء المصرفي . وتوصلت الدراسة لنتائج منها . ان عملية التنقيب في البيانات ، تساهم بشكل كبير في اتخاذ القرارات السليمة التي من شأنها ان تحسن اداء المصرف وذلك عن طريق الاستعانة بنماذج تحليل القروض .

الدراسة الثالثة :- عباس حامد حسن . ادوات الرقابة المصرفية لمكافحة غسيل الاموال واثرها في تعزيز جودة الخدمات المقدمة وفق نموذج SERVQUAL..، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، ٢٠٢١م . استندت الدراسة الى مشكلة تطبيقية في مدى فاعلية ادوات الرقابة المصرفية في مكافحة غسيل الاموال، ومدى تأثير ادوات الرقابة المصرفية في تعزيز جودة الخدمة المصرفية وفق النموذج المحدد . توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات من اهمها ان هناك تاثير ذا دلالة معنوية لادوات الرقابة المصرفية في مكافحة غسيل الاموال ، في ابعاد الجودة المصرفية . الاعتمادية ،



والملموسية ، والموثوقية . وقد اوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف بابلاغ الجهات ذات العلاقة عن اي عملية او خدمة مصرفية تثير الاشتباه .

**الدراسة الرابعة :- مروان محمد شريف .** دور الجودة الرقابية على المؤسسات المصرفية السودانية . بحث ماجستير . جامعة افريقيا العالمية . ٢٠١٥م . استهل الباحث بحثه بتوضيح ان مشكلة البحث في سؤال هل للجودة الجيدة دور في تحسين الرقابة على المؤسسات المصرفية ؟ . ومدى هذا التأثير على الجودة الرقابية على اداء المؤسسة من حيث المنافسة السوقية ومن حيث العائد والارباح . واهمية دراسته لتوضيح ان للجودة الرقابية والاهتمام بها دور كبير في التعزيز المالي للمؤسسة . وسلك في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي . والنتائج التي توصل لها ان الرقابة الداخلية في البنوك لحماية الاعمال المصرفية من التأثيرات السلبية والتعثر في العمليات الاستثمارية التي تتعرض لها البنوك . وخرجت الدراسة بتوصيات منها انه لا بد من تطوير المفاهيم الحديثة للرقابة الداخلية في البنوك واستعمال وسائل مبتكرة في الانظمة الرقابية ، لحماية المؤسسة المصرفية والعاملين بها .

### هيكل البحث :-

يتكون البحث من أربعة محاور ، المحور الأول يتناول تعريف الخدمة وخصائصها ، والخدمة المصرفية ، والثاني تعريف الجودة المفهوم والأهمية والأنواع والأهداف واثـر جودة الخدمات المصرفية . المحور الثالث يتحدث عن الرقابة المفهوم والأهمية والأهداف والأنواع ومجالاتها والرقابة المصرفية وأهميتها على القطاع المصرفي . والمحور الرابع عن الابتكارات المالية والتحول الرقمي ، تعريف المؤسسات المصرفية في السودان واثـر جودة الخدمات المصرفية في اكتساب الميزة التنافسية للمصارف .

### المحور الأول

#### المفاهيم الاساسية للخدمات المصرفية :- تعريف الخدمات SERVICES

يمكن تعريف الخدمة المصرفية بصورة عامة بانها عبارة عن تصرفات أو أنشطة أو أداء يقدم من طرف الى طرف اخر ، وهذه الأنشطة تعتبر غير ملموسة ولا يترتب عليها نقل ملكية أي شيء كما ان تقديم الخدمة قد يكون مرتبط أو غير مرتبط بمنتج مادي ملموس<sup>i</sup>



إنها أنشطة أو منافع أو اشباعات يقدمها طرف (البائع) إلى طرف آخر (المشتري) وهي بطبيعتها غير ملموسة ولا يترتب على بيعها وتقديمها نقل ملكية شيء .. وقد يترتب أو لا يترتب إنتاجها وتقديمها بمنتج مادي ملموس<sup>ii</sup>

إن الزبون يحتاج إلى الخدمات وذلك لإشباع حاجة محددة أو حل مشكلة معينة ...  
الاقتصاديون القدماء لم يعطوا الخدمات اهتماما كبيرا لاعتبارهم إياها غير منتجة تماما ولا تضيف  
إي نوع من القيمة للاقتصاد .. إلى أن جاء مارشال ١٧٩٠م نادي بان الشخص الذي يقدم الخدمة إنما  
هو قادر على تقديم منفعة لمتلقي الخدمة تماما كالذي ينتج منتجا ملموسا .. ونجد ان القطاع الخدمي  
نما بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية حيث تحولت الكثير من اقتصاديات الدول .

### تعريف ثاني للخدمة ... تعريف منظمة الايزو. ISO

تعبر عن النتائج المتولدة من خلال النشاطات المتعلقة بالتفاعل بين المورد والزبون أو عن طريق  
النشاطات الداخلية للمورد بهدف التواء احتياجات الزبون ..

تعريف ثالث ... هي نشاط ملموس تقدم من خلاله منفعة إلى طرف معين حيث يتم استعمالها بعد  
إنتاجها مباشرة ولا يمكن تخزينها ولا نقل ملكيتها ..

### مفهوم الخدمات المصرفية :-

لا يختلف مفهوم الخدمات المصرفية كثيرا عن مفهوم الخدمات بصورة عامة . فالخدمات المصرفية  
والمالية تمثل مجموعة الخدمات التي تقدمها المصارف لزبائنها ، وترتبط هذه الخدمات بالوظائف  
الأساسية للمصارف وهي الإيداع والائتمان وخدمات الاستثمار ، ... وهناك من يقسمها إلى . **الخدمات  
المصرفية التقليدية** .. والخدمات المصرفية الحديثة الخدمات التقليدية ... هي الخدمات المتعلقة  
بالإيداع والسحب والإقراض والائتمان وإدارة حسابات الزبائن والتحويلات المالية والاعتماد  
وخطابات الضمان ، وغيرها الاستثمارات وإدارة المحافظ ، والحسابات المالية ..

**الخدمات الحديثة** : .. ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والمسؤولية المجتمعية، وأصبحت  
تستخدم التكنولوجيا للصناعة المصرفية ، كخدمات البطاقات المصرفية والصراف الآلي والتحول  
الرقمي ، والهاتف النقال وعبر شبكات الانترنت<sup>iii</sup> ...



## مفهوم آخر الخدمة المصرفية :-

مفهوم الخدمة المصرفية يتضمن مجموعة من الخصائص الظاهرة (الإدارة) والخصائص الضمنية

(المستهلك)، وخصائص خارجية (المجتمع) iv :-

الاتجاهات الحديثة في تطوير الخدمات المصرفية ..v :-

نجد ان الخدمات المصرفية كغيرها من اوجه النشاطات الاقتصادية مرت بالعديد من مراحل التطور . يمكن تلخيصها في الآتي ..

التنوع في الأنشطة والخدمات المصرفية ،، لا يقتصر فقط على عمليات الإقراض والإيداع وما يرتبط بها من أنشطة مصرفية يشار لبعض الحالات الخاصة ، :

أ / شراء أو انشاء وادارة شركات صناعية وتجارية وزراعية وخدمية أو المساهمة فيها .

ب / دخول المصارف في صناعة التأمين ج / تقديم الخدمات المصرفية للأفراد .

مثل القروض الشخصية تخطيط الضرائب الشخصية وميزانيات الإنفاق - دفع الإيجار .. وبطاقات

الائتمان .. د / تصنيع أوراق مالية قابلة للتسويق .. عملية تحويل أصول مالية غير سائلة الي أدوات

لسوق رأس مالية قابلة للتسوق . و / تقديم كافة الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية وادارة

المشروعات الجديدة ، في مجال الصناعة والزراعة والتجارة . ه / التعامل في كافة انواع العملات

والتحويلات . ز / تنظيم وادارة كل مايتعلق بتقديم وصرف المعاشات والمنافع الاجتماعية التي يحصل

عليها الافراد من الدولة ،

ح / منح الافراد بطاقات صرف نقدية من الوحدات الالية بمعنى ادخال المعاملات البنكية الرقمية ،

وقد دخلت البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية عبر المنصات الرقمية بعمق في الخدمات المصرفية

المختلفة .

ولاشك ان هذا التحول الكبير والتنوع الملحوظ في الخدمات المصرفية او في صناعة البنوك بصفة

عامة ، كان بمثابة ضرورة فرضها واقع التطور والنمو السريع في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، في

دول العالم المختلفة ، وهذا ماجعل كثير من الكتاب والممارسين في صناعة البنوك يرون ان المشكلة

الحقيقية التي تواجه رجال البنوك تكمن في كيفية ادارة ومواجهة التغير والنمو السريع والتوسع الكبير

في المعاملات الرقمية واستخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية



بنجاح بالإضافة الى التغيير والتطور في سوق الصناعة المصرفية التي اصبحت تتصف بالمنافسة  
الشديدة . vi

خصائص الخدمة :- ما يميزها عن السلع ...

١ الخدمات غير ملموسة . **Intangibility** تعد الخدمات غير ملموسة لا يمكن رؤيتها أو تذوقها أو  
لمسها أو سماعها قبل شرائها ،كالسلع المادية .

٢ **عدم الفصل** بين إنتاج الخدمات واستهلاكها ، **Inseparability** أي يتم إنتاج واستهلاك الخدمات  
في نفس الوقت .

٣ **تقلب الأداء** . **Variability** وقد يختلف أداء الخدمات من موظف لآخر في نفس الوحدة الاقتصادية  
، وكذلك قد يختلف أداء الموظف نفسه للخدمات من وقت لآخر ..

٤ **الفناء ( الزوالية -- أو الهلاكية )** . **Preishability** أي لا يمكن تخزين الخدمات وذلك لبيعها أو  
استعمالها من وقت لآخر .

أصبح موضوع الرقابة المصرفية يحتل أهمية كبيرة فمن خلال التجارب المتعلقة بتطبيق سياسة  
التحرير المالي والمصرفي ،تؤكد للسلطات النقدية وهيئات الإشراف ضرورة اقتران هذه السياسات  
برقابة فعالة على الجهاز المصرفي تجنباً لأي ممارسات غير سليمة ، الدول التي تعرضت لهذات  
مصرفية في ظل تزايد المخاطر وتشعبها ،كان ينقصها الإشراف الفعال وجودته ..وتزامنا مع تطور  
وتفاقم مخاطر الأزمات المالية والمصرفية الشاملة بدا البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر ووضع  
آليات مشتركة لتقليل المخاطر التي تتعرض لها .

وقد شهد العالم قفزة في حجم استخدام المنصات الرقمية والتقنية التكنولوجية العالية في المجال  
التجاري وانظمة الرقابة والحماية ، وهي تعزز القدرات الحاسوبية للمؤسسات المصرفية الى جانب  
الكفاءة والتقدم التكنولوجي

### المحور الثاني : الجودة

معنى الجودة لغة .vii. بلوغ شيء ما درجة عالية من النوعية الجيدة والقيمة الجيدة ، وتعتبر الجودة  
معيارا موثوقا به ، ليميز انجاز ما عن غيره من الانجازات الموجودة في البيئة نفسها وفي المجال

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية



مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية  
والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار

18 نيسان 2024

نفسه ،ويكمن امتيازه إن يكون خاليا تماما من كل عيب من الممكن أن يكون مسببا للانتقاد . ويكون ذلك عن طريق الانقياد لمجموعة من القواعد والقوانين والمعايير القابلة للتحقق من مدى الجودة وقابلة للقياس أيضا ، وهذه المعايير وجدت لنيل رضا المستهلك أو العميل أو المستخدم ، وحتى يعد إن المنتج قد حقق معايير الجودة يجب إن تكون نسبة العيوب به تساوي صفر ..

وعرفت منظمة الايزو (النظام الدولي القياسي) :<sup>viii</sup>

في سلسلتي المواصفات التي أصدرتها ( Iso// 9000 -14000 ) إن الجودة هي مدى قدرة مواصفات المنتج أو الخدمة على التطابق مع المواصفات المطلوبة . وتتخذ عدة صفات، جودة سيئة - جيدة - ممتازة . وأيضا عرفتها على أنها مجموع الصفات والخصائص للسلعة أو الخدمة التي تؤدي إلى قدرتها على تحقيق رغبات معلنة أو مفترضة .

ومفهوم الجودة الشاملة كما عرفها معهد الجودة الفدرالي . علي إنها ، القيام بالعمل الصحيح وبشكل صحيح من أول مرة ، ومع ضرورة الاعتماد على أراء العمال والمستفيدين من الخدمات والسلع في مدى تحسن الأداء <sup>ix</sup>...

وتعتمد عملية التقييم على عوامل قابلة للقياس مثل الطول والعرض والوزن وغيرها ... أصبحت مهمة مراقبة وضبط الجودة مهمة كل عامل موجود داخل نطاق الشركة اعتبار من بدء عملية تصميم المنتج إلي التسليم النهائي ، وتسعى المؤسسة لتقديم اقل سعر مقابل أفضل جودة وبأسرع وقت ممكن ..

**مفهوم الجودة الشاملة** . يعتبر مفهوم إدارة الجودة الشاملة من أكثر المفاهيم الإدارية حداثة ، وإذا ما أحسن تطبيقه فانه سيشكل فرصة قوية لإحداث التغييرات الجذرية والمبرمجة للرقابة داخل المؤسسة . وتعني إدارة الجودة الشاملة جميع الوظائف التي يقوم بها الأفراد في جميع المستويات الإدارية في التنظيم منذ البدء في الإنتاج حتى الانتهاء منه وهي شاملة لتأثيرها على كل شيء في المؤسسة ، وشمولها كل فرد في التنظيم من أعلى الهرم الإداري إلي أسفله ، وهي كلية لأنها تتطلب الالتزام والممارسة في كل نشاطات المؤسسة ومن العاملين كافة ..  
اختلف الكتاب حول تعريف محدد لهذا المفهوم ، ومنها .



**تعريف Crosby** الذي يرى إن إدارة الجودة الشاملة هي المنهجية المنظمة لضمان النشاطات التي تم التخطيط لها مسبقا ، فهي الأسلوب الأمثل الذي يساعد على منع وتجنب حدوث المشكلات ، وذلك من خلال التشجيع على السلوكيات الجيدة ، إضافة إلي الاستخدام الأمثل لأساليب التحكم ، والرقابة للسلوك التنظيمي الأمثل بكفاءة وفاعلية يساعد على منع مختلف مشكلات الأداء في المؤسسة .. وحسب تعريف معهد الجودة الفدرالي الأمريكي لإدارة الجودة الشاملة فهي نظام تسيير استراتيجي متكامل يسعى لتحقيق رضا العميل بمشاركة جميع العاملين ، ويقوم باستخدام مختلف الطرق الكمية لتحسين العملية الإدارية بشكل مستمر .<sup>x</sup>

### إبعاد الجودة :-

أوضح بعض الباحثين إن الجودة في قطاع الخدمات وخصوصا المؤسسات المصرفية تشمل على ثلاثة إبعاد .

١/ الجودة المادية .. تتعلق بالبيئة المحيطة بتقديم الخدمة .

ب / جودة المصرف تتعلق بصورة المصرف والانطباع العام عنه من قبل العملاء .

ج / الجودة التفاعلية تتعلق بمستوى العلاقة ودرجة التفاعل بين العميل ومقدم الخدمة .

وترى مجموعة أخرى إن الإبعاد التي تتحكم في جودة الخدمة ثلاثة هي ..<sup>xi</sup>

١ / الجودة الفنية .. ماذا يقدم للعميل .. تعكس بواسطة العميل نفسه .

٢/ الجودة الوظيفية . ترتبط بعملية أداء الخدمة نفسها ..كيف تتم عملية تقديم الخدمة

٣/ الصورة الذهنية للبنك .. تعكس انطباعات العملاء حول المؤسسة والصورة الذهنية تتكون من الجودة الفنية والجودة الوظيفية للخدمات ..

ويرى بعض الباحثين انه على البنك أو المؤسسة المصرفية أن تضع مبادئ تتبعها لتحسين الجودة

الرقابية . ويغطي بها النقص الوارد فيها ويمكن إيجازها في الآتي :-<sup>xii</sup>

١/ حسن اختيار الكفاءات البشرية القادرة على العمل بقلب الخادم المخلص .

٢/ اعتبار جودة الخدمة الرقابية مسؤولية جميع العاملين بالمؤسسة .

٣/ اعتبار تحسين الجودة الرقابية هدف مستمر وثابت .



- ٤/ توسيع نطاق ومجال المشاركة في الرقابة بحيث تشمل جميع الأطراف المعنية، وخاصة الموردين ومصممي ومقدمي الخدمة الرقابية .
- ٥/ تشجيع الأفكار الجديدة الحديثة .
- ٦/ وضع خطط تحسين بناء على معايير تقييم العملاء والخبراء لجودة الخدمات الرقابية وفي ضوء توقعاتهم السابق تحديدها .
- ٧/ وضع موضوعية لتقييم الأداء الرقابي يقوم على قياس كمي ونوعي .
- ٨/ تصميم نظم فعالة للتحفيز تسعى لتحقيق العيوب والأخطاء والانحرافات الصفرية ..
- ٩/ استخدام التكنولوجيا المتطورة لتحسين جودة الخدمة الرقابية ..
- ١٠/ تحليل تكلفة الجودة الرقابية واعتبارها أداة إدارية ..
- ١١/ التنمية الدائمة والمستدامة لرفع المهارات وقدرات ومعارف العاملين في الرقابة ..
- ١٢/ التنسيق بين كافة الإدارات والأقسام المعنية بالخدمة الرقابية ...

### مبادئ إدارة الجودة الشاملة .. xiii

تقوم إدارة الجودة الشاملة على عدة مبادئ هي :-:

- ١/ التركيز على العميل ، العميل هو مراقب الجودة الأول ، ومحور اهتمام المؤسسة .
- ٢/ التركيز على العمليات والنتائج معا ، ليست النتائج وحدها تحكم على الجودة ، بل العمليات وتصميمها ، وأساليب العمل والمراقبة ، وكيفية الأداء ..
- ٣/ الوقاية من الأخطاء ،، قبل الوقوع .
- ٤/ حشد خبرات القوي العاملة ، والاهتمام بالعاملين وتقدير مجهودهم ، وتحقيق الذات والمكانة الاجتماعية ، والتدريب وإبداء الرأي وإنهم أعضاء فريق واحد يستحقون المساندة



٥/ اتخاذ القرارات استنادا على الحقائق . عند تبني مفهوم الجودة الشاملة لا بد من توافر نظام معلومات ينقل الحقائق والمعلومات جميعها حول أداء المؤسسة . حتى تساعد في اتخاذ القرارات . وفي هذا المجال الاستفادة من المستجدات التكنولوجية والتطبيقات الرقمية والتحول الرقمي .

### المحور الثالث :- الرقابة

**مفهوم الرقابة Supervision** تعريف هنري فابل :- الرقابة هي التحقيق كما إذا كان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعه ، والتعليقات الصادرة والمبادئ المحددة ، وان غرضها هو الإشارة إلي نقاط الضعف والأخطاء بغرض معالجتها ومنع تكرار حدوثها ، كما أنها تطبق على كل شيء ، الأشياء الناس الأفعال<sup>xiv</sup> ..

تعريف :- الرقابة المصرفية يقصد بها مجموعة الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تنتهجها البنوك المركزية بوصفها الجهة المنوط بها الإشراف علي الجهاز المصرفي . بهدف تجنب الاختلالات الناشئة عن الأزمات المالية وذلك من خلال الكشف عن مشكلات محافظ الاستثمارات والقروض قبل أن يحدث التعثر وإلزام البنوك باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة بما يحول دون التعرض لمخاطر الفشل النظامي الذي يؤدي إلى انهيار النظام المصرفي بأكمله ..

**تعريف آخر ...** الرقابة وظيفة من وظائف الإدارة ، وهي عملية متابعة الأداء وتعديل الأنشطة التنظيمية بما يتفق علي انجاز الأهداف<sup>xv</sup> ...

**وتعريف ثالث .** الرقابة هي التأكد من أن التنفيذ يتم طبقا للخطة الموضوعه وانه يؤدي إلي تحقيق الهدف المحدد في البداية والعمل على كشف مواطن الضعف لعلاجها وتقويمها<sup>xvi</sup> ...

هذا التعريف يمكننا القول بان الرقابة ، نشاط إداري منظم تقوم به الجهة المسؤولة يشمل علي الإدارات المستمرة للأداء وقياس أساليبه ومقارنتها بالمعايير الموضوعه مسبقا لتحديد الانحرافات وتوخي الضعف والخطأ وتحديد انسب الطرق العلاجية والتصحيحية التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة لتحقيق أهدافها .



**اهمية الرقابة :-** xvii إن الإدارة المعاصرة تتميز بالتعقيد الشديد في جميع نواحيها الفنية والسلوكية ، ولهذا أصبح من الصعب السيطرة علي هذا التعقيد وبالتالي فان نظام الرقابة يسمح للمديرين من متابعة الأنشطة والمهام المسؤولين منها . والتكنولوجية الحديثة والتحول الرقمي اتاحا فرصة كبيرة لوسائل وادوات رقابية ذات كفاءة .

### **اهداف الرقابة :-**

إن المقصود بالرقابة هو ضرورة تامين القيادة الناجحة في إدارة المؤسسة ومنه فان الأهداف الأساسية للرقابة تساعد في نجاح وتطور المؤسسة وفي تحقيق كل الأهداف المخطط لها والمساهمة في حل المشكلات التي قد تعوق عملية انجاز الأعمال المبرمجة .

### **وظيفة الرقابة :-**

إن وظيفة الرقابة معروفة وقد تمت الإشارة إليها في تعريف الرقابة ، وتركز على مقارنة الأعمال الفعلية بالمخطط لها ، مع التصحيح في حالة اكتشاف أخطاء أو انحرافات ، وهي تساهم في تحسين أداء المؤسسة وتقدمها وتطورها ...

### **أنواع الرقابة :- Types of Supervision**

هناك عدة مناظير للرقابة وكل منظار يعطي تصنيف للرقابة ، فيمكن تقسيم الرقابة حسب المدة الزمنية للنظام الإداري . كما يمكن تقسيمها حسب أهداف المؤسسة ، وأيضا تقسم حسب التخصص والأنشطة ، وأيضا تقسم أنواع الرقابة إلي الرقابة الاقتصادية على المشروعات ، وأيضا الرقابة حسب كمية العمل ونوعيته . والرقابة حسب الجهة التي تقوم بالرقابة ، ورقابة شاملة ، ورقابة في مجال المشتريات والإنتاج والتسويق والتمويل ... xviii

وستتناول نوع الرقابة حسب المدى الزمني ، نجدها تعتمد علي ثلاثة مراحل رئيسية المدخلات والمخرجات والعمليات ،وتسمى الرقابة المسبقة في حالة المدخلات ،،وبها مجموعة من الإجراءات والوسائل والسياسات يستخدمها المدير بصورة مبكرة لتجنب ظهور أية مشاكل أو انحرافات .....



المرحلة الثانية من مراحل الرقابة حسب المدى الزمني ، هي مرحلة العمليات أي أثناء تنفيذ البرنامج والأنشطة ، هناك نوع من الرقابة يتم وتسمى الرقابة المتزامنة ، وهي توضح أن البرنامج والنشاط أثناء التنفيذ يسير بصورة جيدة كما خطط له ..

والمرحلة الأخيرة تسمى الرقابة اللاحقة ، وهي تتم بعد انتهاء البرنامج والأنشطة أي عند المخرجات ، وهي تفيد المؤسسة في وضع الخطط المستقبلية وكأداة تقييميه ..

وهناك بعض المعوقات التي تواجه العملية الرقابية ، فقد تفهم أن الرقابة والإفراط فيها كأنه منع لحريات الأفراد وللتجسس عليهم وتقييد حركتهم ، لذلك لابد من توضيح للعاملين بأهداف المؤسسة وأهمية الرقابة وإنها أداة للتعرف علي المتغيرات والانحرافات حول الخطة .. فالرقابة مهمة شاقة ومعقدة وتحتاج لكثير من الصبر والمعرفة والدقة والاهتمام ، كما تحتاج لمهارات عالية ومعاملة على مستوى ، حتى يقوم العاملین بأداء عملهم على أكمل وجه ...

### مفهوم الرقابة المصرفية :- Banking Supervision

كما هو معلوم إن الرقابة جوهر العمليات الإدارية ، وهي تعني التحقق من أداء العمل بالصورة المطلوبة وفقا للأهداف والخطط الموضوعية وفي الزمن المحدد ..

يمكن تعريف الرقابة المصرفية :xix-

على إنها مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب والسياسات التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية ، بهدف الحفاظ علي سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية ، حتى يساهم النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحافظ على أموال المساهمين والمودعين والمستثمرين والمقترضين ، والبنك المركزي هو بنك البنوك ، والمسئول الأول عن تنفيذ السياسات والخطط والبرامج التمويلية والنقدية والمالية . وبالتالي يشرف علي تطبيق أنواع الرقابة المختلفة .. وهي لا تختلف كثيرا عن أنواع الرقابة الزمنية ، فنجد إن البنك المركزي لديه أدوات يستعملها لتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية والائتمانية، ويستعمل عدد من المؤشرات والمقاييس والمعايير، بالإضافة للمؤسسات التي يوجهها لمساعدته في الجودة الرقابية المصرفية ، منها على سبيل المثال ،/مؤسسة ضمان الودائع المصرفية ، ومؤسسة ضمان التمويل الأصغر – تيسير---



، واتحاد المصارف، وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني، وسوق الخرطوم للأوراق المالية. الوكالة الوطنية للتأمين وتمويل الصادرات / شركة السودان للخدمات المالية / وصندوق ادارة السيولة بين المصارف / شركة الخدمات المصرفية الكترونية / كلها مؤسسات لها دور رقابي في إطار الجودة الرقابية علي المؤسسات المصرفية، ونجد أن هذه الرقابة المصرفية تتم بثلاثة مراحل .. المرحلة الأولى الرقابة الوقائية، تهدف لتخفيض معدلات المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية خلال ممارسة النشاط، وتحثها على الالتزام بمعايير الشفافية وكفاءة رأس المال، والسيولة والالتزام بمقررات لجنة بازل .. ورقابة الأداء ويتم ذلك من خلال المعلومات والبيانات والاستثمارات والتقارير، والتطبيقات الرقمية التي تقوم المؤسسات المصرفية بإرسالها للبنك المركزي بانتظام .. ويقوم البنك المركزي بتحليلها وفي حالة وجود أي انحرافات أو تجاوزات، يتدخل البنك المركزي للتصحيح، وعن طريق الرقابة التصحيحية، يقوم بتصحيح الأوضاع لتجنب وقوع مثل هذه الأخطاء مستقبلاً...

#### اهداف الرقابة المصرفية :-

من أهم الأهداف التي تسعى الرقابة المصرفية لتحقيقها ...

- 1 الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي، والمحافظة على السلامة المصرفية وذلك بتجنب إفلاس البنوك وتقليل المخاطر الاستثمارية، وإدارة السيولة والأصول والخصوم .
- 2 / ضمان كفاءة الجهاز المصرفي بالمتابعة والمراقبة والتحليل الدقيق للنشاط الذي يقوم به البنوك، وتقييم الواقع المالي، بما يتلاءم مع النظم والمعايير المالية .
- 3 / حماية المودعين والمساهمين والمستثمرين من خلال التدخل من قبل السلطات الرقابية واتخاذ الإجراءات لتفادي المخاطر التي تتعرض لها الأموال وفق متطلبات لجنة بازل
- 4 / متطلبات الرقابة الفعالة .. هناك مجموعة من المبادئ وضعتها لجنة بازل للرقابة البنكية واعتبرتها متطلبات أساسية لنظام رقابة فعال،، حيث تعتقد أن هذه المبادئ سوف تساعد في تحقيق الاستقرار المالي، ونشر مفاهيم موحدة للرقابة البنكية ..ومن أهم هذه المبادئ، الشفافية، ومعايير



كفاية رأس المال ،والاهتمام بالمخاطر ووضع الاحتياطات والمخصصات ،لمواجهة الانحرافات والخسائر والتعثر ،والتأكد من التقارير والإحصاءات ..<sup>xx</sup>

### بيئة الرقابة المصرفية الفعالة :-

إن ممارسة رقابة فعالة على البنوك هي عنصر أساسي من عناصر البيئة الاقتصادية ،السليمة ومهمة الرقابة هي التأكد من ان البنوك تعمل بشكل صحيح وسليم ، وان لديها مايكفي من رأس المال والاحتياطي لتحمل المخاطر التي تنشأ من عملياتها المصرفية ، والواقع إن الرقابة المصرفية الفعالة لاغني عنها .

إن على الرقابة المصرفية تشجيع وجود جهاز مصرفي فعال وقادر على المنافسة الاستجابة لحاجات الجمهور من الخدمات المالية والمصرفية حيث تكون ذات جودة عالية وتكلفة معقولة .

## المحور الرابع

### المؤسسات المصرفية السودانية Sudanese banking institution

تنقسم المؤسسات المالية إلى مؤسسات مالية مصرفية ، ومؤسسات مالية غير مصرفية .فالمؤسسات المصرفية هي حسب تعريف قانون بنك السودان هي مؤسسات عامة وفق قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ م ..ويوضح القانون أعمال مصرفية تشمل تسلم النقود كودائع جارية أو ودائع ادخار أو استثمار ، وفتح اعتماد وإصدار خطابات ضمان ودفع الشيكات وتحصيلها ، أو الأوامر واذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذوات القيمة وتوفير التمويل للعملاء والقيام بعمليات التعامل في النقد الأجنبي وما سوا ذلك من أعمال البنوك التي لا تتعارض مع حكم شرعي<sup>xxi</sup> .

نجد إن عدد المصارف العاملة بالسودان تبلغ ٣٧ مصرفا منها ٢٥ مصرف تجاري ٥ مصارف متخصصة وسبعة مصارف أجنبية ،وفي إطار سياسة الشمول المالي هناك ٧٧٨ فرع عاملة في ولايات السودان المختلفة .<sup>xxii</sup> إن النظام المالي السليم يتكون من مجموعة من البنوك القادرة على توظيف معظم أصولها والتزاماتها بكفاءة في الوساطة المالية والمعاملات المصرفية وتتمتع بالملاءة المالية . وان من أهم التحديات التي تواجه الهيئات المشرفة علي القطاع المالي والمصرفي لمواجهة



التطورات الحاصلة في البيئة المصرفية لتتواءم مع متطلبات الواقع الجديد في الصناعة المصرفية، بعد دخول المستجدات التكنولوجية والتطبيقات الرقمية. الإجراءات الرقابية اللازمة لتحقيق الإشراف المصرفي الحذر. تقوم البنوك المركزية وفقاً لقوانين إنشائها بالإشراف والرقابة على البنوك المسجلة لديها، بما يكفل سلامة مراكزها المالية، ويضع كل بنك مركزي القواعد العامة للإشراف على البنوك والتي تتلخص في الآتي:- الإشراف على تسجيل البنوك.. تحديد مجالات العمل المصرفي، إلزام البنوك باتباع قواعد الحذر والمخاطر، تفتيش البنوك.. البيانات الدورية وضع حدود للانتمان تكوين المخصصات لمواجهة الخسائر تطوير العمل المصرفي،

**بنك السودان المركزي** هو بنك البنوك وهو البنك المسؤول من وضع ومتابعة وتنفيذ السياسة النقدية للدولة. وهو مسؤول من الإجراءات والتدابير والسياسات والقوانين والتشريعات التي تختص بالنقود والانتمان.. وعلى ضوء ذلك أصبح بنك السودان يمارس دوره الرقابي ممثلاً في إدارته الرقابية والإشرافية مستخدماً الوسائل والآليات الرقابية المباشرة وغير مباشرة لإحكام الرقابة على المصارف والتأكد من أنها تلتزم بضوابط وأسس العمل المصرفي السليم وللتأكد من سلامة مواقفها المالية والسيولة حفاظاً على حماية حقوق المودعين والمساهمين والمستثمرين والدائنين..

وتتلخص مهام بنك السودان المركزي حسب المادة (٦) من قانونه لعام ٢٠٠٢م تعديل ٢٠١٢ م.. في المحافظة على استقرار سعر الصرف وكفاءة النظام المصرفي وإصدار العملة بأنواعها وتنظيمها ومراقبتها.. ووضع السياسة النقدية وتنفيذها، تنظيم العمل المصرفي ورقابته والإشراف عليه، والعمل على تطويره وتنميته ورفع كفاءته بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، بالإضافة لعمله كمصرف للحكومة ومستشار ووكيل لها في الشؤون النقدية والمالية. xxiii

### المؤشرات المستخدمة في تقييم وقياس اداء المصارف ...

#### اولاً:- صدور قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة ١٩٩١ م...

ظل العمل المصرفي في السودان دون قانون خاص به ينظمه على اسس قانونية دقيقة تسهل من عملية الرقابة والإشراف عليه، حتى تمت إجازة قانون العمل المصرفي لسنة ١٩٩١ م.. حدد القانون الترخيص للعمل المصرفي وضوابطه .



حدد أعمال المصارف من رأس مال واحتياطيات ، والأسهم والتملك العقاري وهوامش الأرباح ونسبة الاحتفاظ بأصول سائلة ، والقيود على التمويل والمراجعة السنوية والتفتيش. والرقابة المستمرة للأداء والمتابعة بالمعلومات والاستثمارات، وعموما تطوير العمل المصرفي والارتقاء به لمصاف المصارف العالمية ، ذات التأثير الواضح على التنمية والجوانب المالية الأخرى .

### ثانيا :- الرقابة والإشراف المصرفي على المؤسسات المصرفية ..:-

يقوم البنك المركزي بإصدار سياسات سنوية فيها موجهات العمل النقدي والائتماني والتمويلي والنقد الأجنبي ..وهذه السياسات تكون متسقة مع موجهات وأهداف الموازنة العامة والبرامج الاقتصادية والنقدية المختلفة ..حيث تهدف إلي تحقيق الاستقرار النقدي والمالي بشكل أساسي من خلال استهداف استقرار المستوي العام للأسعار وتحسين أداء ميزان المدفوعات بتخفيض العجز في الحساب الجاري إلي الحدود العالمية الأمانة والمستدامة وتهدف السياسة إلي استقرار سعر الصرف بالإضافة إلي تهيئة البيئة المالية الملائمة لاستقرار النظام المالي بشكل عام وتوسيع قاعدة الشمول والتعمق المالي والاستفادة القصوى من تقانة الاتصالات والتطبيقات التكنولوجية الرقمية , ولتحسين الأداء وتجويد العمل الرقابي قام البنك المركزي بوضع لوائح لتساعده في المتابعة والرقابة

### ثالثا :- الرقابة على إدارة المصارف وعملياتها ..

حددت لائحة بنك السودان لتنظيم العمل المصرفي ، عقوبات لمن يخالف أحكام المواد , وأيضا لائحة جزائية تخص هذا القانون تسمى لائحة الجزاءات المالية والإدارية لسنة ١٩٩٢ م , ولائحة الجزاءات المالية والإدارية للمخالفات المصرفية لسنة ١٩٩٢ م إذا خالفت الأعمال المصرفية ، الأوامر الصادرة من البنك المركزي فيما يتعلق بالأعمال المصرفية المنصوص عليها , وهي كثيرة ومفصلة منها علي سبيل المثال ، مخالفة هوامش الأرباح والرسوم ، مخالفة تقديم الحسابات السنوية والميزانية, مخالفة الاحتفاظ بأصول سائلة حسب ومقدار ما يحدده بنك السودان , قيود علي حيازة الأسهم، التعامل مع الأشخاص المحظورين , مخالفة التعليمات .....الخ...<sup>xxiv</sup>

من أهم الانجازات الرقابية والإشرافية التي حدثت في هذه المرحلة الصلاحيات الواسعة في مجال الرقابة والإشراف والتي كان يفتقر إليها في الماضي مما اضعف رقابته علي الجهاز المصرفي . وهذا



القانون يتكون من ٥١ مادة جلها يتعلق بالنواحي الرقابية والإشرافية .. وتم أيضا إدخال نظام المراقب الميداني (موظف من بنك السودان المركزي) للبنوك التجارية الهدف منه دعم الرقابة المصرفية الوقائية والميدانية لتجويد الرقابة ، وأيضا مسؤول الالتزام (موظف من البنك) مسؤول لدى بنك السودان للمتابعة ومد البنك بالمعلومات والبيانات والرواجع ..

#### رابعاً :- الضبط المؤسسي. أنظمة الضبط الداخلي والمراجعة داخليا وخارجيا ،

أنظمة الضبط الداخلي ،، تهدف إلي تحقيق درجة عالية من الكفاية والفعالية في تحقيق أهداف المصرف كما تهدف الي تخفيف حجم المخاطر الناجمة عن تجاوزات الصلاحيات ، والاختلاسات ، والأخطاء والسرقة والتقاعد عن العمل ، وذلك من خلال إطار عام للإشراف المحكم المفضي إلى السيطرة على المخاطر ضمن حدود مقبولة .

ويقوم نظام الضبط الداخلي للمؤسسات المصرفية على مرتكزات أساسية أهمها .. إجراءات وأنظمة متكاملة تهدف إلى ضبط الأداء كما ونوعا من خلال تقسيم الصلاحيات , أنظمة محاسبية ومعلوماتية تتسم بالدقة والشمول ترمي إلي توفير المعلومات والبيانات المالية لتزويد الإدارة للتحكم في الأداء والمخاطر . وربط المصارف بعدد من الشبكات والوسائط والتطبيقات الكترونية المتطورة .

المراجعة الداخلية ..إدارة منفصلة ومستقلة بغرض مراجعة إجراءات الضبط الداخلي ، تشمل المراجعة المالية - الإدارية - والكترونية , ويكون لها الاستغلال التام في ممارستها لمهامها وان تتبع لمجلس الإدارة ، ويكون الهدف الأساسي لعمليات المراجعة في المصرف هو تقويم المخاطر تقويم مدى فعاليات تلك السياسات تجاه المخاطر, وضع آلية مناسبة للتأكد من تنفيذ التوصيات والمقترحات المضمنة في تقارير المراجعة .

المراجعة الخارجية ..يتضمن تقرير المراجع الخارجي تقويم نظام المراجعة الداخلية والضبط الداخلي بالمصرف ، ومدى اضطلاع مجلس الإدارة بمهام تكريس الضبط المؤسسي وتطويره ،وان يقدم نسخة من تقريره لبنك السودان .

#### خامساً :- الاستقرار المالي والسلامة المصرفية .. xxv



هدفت سياسات البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة على السلامة المصرفية اتساقاً مع النسب المعيارية العالمية في تعسر التمويل وكفاية رأس المال ومتوسط التكلفة الإدارية بالمصارف، عن طريق الإشراف وتجويد وجودة الرقابة المصرفية. واستمر البنك المركزي في تطبيق سياسات الشمول المالي لتوسيع مظلة الخدمات المالية لتشمل الفئات التي تفتقر لتلك الخدمات وبجانب تطوير المصارف وترقية أداء وسلامة المصارف وبناء قدراتها وتطبيق المعايير والسياسات والإجراءات الرقابية والإشرافية والموجهات الإرشادية المتعلقة بكفاية رأس المال وإدارة مخاطر السيولة حسب متطلبات لجنة بازل. وفي مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب فقد تواصلت جهود تفعيل الضوابط التنظيمية والرقابية على المصارف، مما أدى لرفع اسم السودان من قائمة المتابعة الإشرافية اللصيقة، إلى التحديث كل عامين مع الإشادة بمستوى التزام السودان بالمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

جدول (١): يوضح مؤشرات السلامة المالية للمؤسسات المصرفية للاعوام، ٢٠١٦-٢٠٢١م.

المؤشر :-// السنة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠م.	المعيار العالمي*
كفاية راس المال	١٨،٧	١٦،٢	١٩،٩	١٤،٦	١١،٥	١٢
اجمالي الديون المتعثرة الى اجمالي التمويل	٥،٣	٣،٣	٣،٢	٥،٣	٣،٥	٦
مخصصات التمويل/ الديون المتعثرة	٦٠	٦٥	٧٢	٧٤	٥٩،٨	٧٧
العائد على الاصول - قبل الضريبة	٤،٧	٣،٨	٤،٧	٤،٣	٣،٥	٤،٩
العائد على راس المال - قبل الضريبة	٤٦،١	٤٨	٤٩،٧	٤٢،٩	٦٧،٧	٨٠،٣
الاصول السائلة/اجمالي الاصول	٣٥،١	٣٧،١	٥١،٦	٤٩،٥	٥٣،٧	٦٢

المصدر: - بنك السودان المركزي - تقارير سنوات مختلفة



• \*المعيار المطبق من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والذي يضع في الاعتبار

### الطبيعة المختلفة للأنظمة الإسلامية... IFSB

كما سعى البنك المركزي بالتعاون مع المؤسسات المصرفية لتحسين أداء المؤشرات المصرفية في ظل الظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد- (المقاطعة المصرفية والحصار الاقتصادي). خاصة فيما يتعلق بكفاية رأس المال والضبط المؤسسي وإدارة المخاطر للنزول بنسبة التعثر إلى الحدود الآمنة المتعارف عليها عالميا (٦٪). عند قراءة هذه المؤشرات نجد الآتي.. انخفضت نسبة كفاية رأس المال من ١٩٪ إلى أعلى معدل إلى ٧،١٪ في العام ٢٠٢١م نتيجة لارتفاع حجم الأصول الخطرة المرجحة.. ويعتبر هذا مؤشر غير جيد للملاءة المالية للجهاز المصرفي السوداني علما بان النسبة المعيارية هي (١٢٪) كحد أدنى...ومن المعلوم أن مؤشر كفاية رأس المال يعكس قدرة رأس المال الرقابي ( رأس المال الرقابي هو رأس المال الأساسي -المدفوع - زائدا رأس المال المساند - الاحتياطيّات- ناقصا تنزيلات رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية) على مجابهة المخاطر المصرفية مخاطر التمويل والسوق والتشغيل--

انخفضت نسبة التعثر المصرفي من ٥,٢ ٪ إلى ٣,٧ ٪ والتي تقيس جودة الأصول ويعتبر ذلك مؤشر جيد يعكس مساعي بنك السودان المركزي وتعاون المؤسسات المصرفية،،لتحقيق نسبة أفضل من النسبة المعيارية ٦٪. ارتفعت نسبة مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة من ٦٠٪ إلى ٧٧٪. انخفضت نسبة العائد على الأصول قبل الضريبة معدل دوران الأصول - للجهاز المصرفي من ٤,٧ ٪ إلى ٤,٩ ٪. افضل من النسبة المعيارية ١,٢٥ ٪.

ارتفعت نسبة العائد على رأس المال قبل الضريبة من ٤٦,١ ٪ إلى ٨٠,٣ ٪ ويشير ذلك إلى قدرة المصارف على استخدام رؤوس أموالها ومواردها الأخرى .

ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من ٣٥,١ ٪ إلى ٦٢ ٪.

• المعيار العالمي هو المعيار المطبق من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والذي يضع

في الاعتبار الطبيعة المختلفة للأنظمة الإسلامية -



## جدول (٢) مؤشرات الميزانية الموحدة للمؤسسات المصرفية للاعوام ٢٠١٦ م - ٢٠٢١ م

البيان // السنة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
اجمالي (الودائع / الخصوم)	٥٩,٥	٦٥,٥	٦٨,٤	٦٦,٧	٦٨,٣	٥٩,٣
راس المال والاحتياطي/ اجمالي الخصوم	١٣,٩	١٠,٨	٩,٦	١٠,٦	٧,٧	٦,٩
اجمالي (التمويل / الاصول)	٥١,٠	٤٨,٧	٣٦,٥	٣٩,٧	٣٦,٩	٢٩,٣
اجمالي (التمويل / الودائع)	٨٥,٣	٧٤,٢	٥٣,٤	٥٩,٥	٥٤,٠	٤٩,٥

المصدر :- تقارير بنك السودان المركزي لسنوات مختلفة .

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الخصوم .. (التي تعتبر مؤشر لمدي اعتماد المصرف على أموال المودعين) من ٥٩,٩ % إلى 66.7% ، بنهاية عام ٢٠٢١ م بينما انخفضت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الخصوم . ( التي تعتبر مؤشر لمدي اعتماد المصارف على مواردها الذاتية ) . وكذلك انخفضت نسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي الأصول ، وأيضا انخفضت نسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي الودائع .

## وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني ..

هذه الوكالة تم تأسيسها لتساهم في جودة السلامة المصرفية ( الرقابية علي العملاء ) . وهي تمنح الرمز الائتماني لعملاء المصارف والمؤسسات المالية والمصرفية ، ونشرت ثقافة الاستعلام الائتماني وتوسيع دائرة الاستفادة من بيانات الاستعلام والتصنيف الائتماني وتحسين المعلومات الائتمانية وفقا لمعايير الجودة العالمية ، والتي تقوم على مبدأ تنوع وزيادة مصادر البيانات . مما كان له اثر كبير في تخفيض نسب التعثر في المؤسسات المصرفية .

## جدول (٣) يوضح إصدار الرمز الائتماني للعملاء لعامي ٢٠١٦ -- ٢٠٢١ م .

البيان/السنة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١ م
افراد	٨٧١٢٤١	١٠٢٠٦٦١	١٣٢٩٦٨٩	١٦٨٦٩١٧	١٨١٦٢٥٨	١٩٣١٢٥٨
شركات	٢١٠٤٢	٢٣٥٢٧	٢٧٠٥٩	٣١٠٤٢	٣٤٣٦٣	٣٧٠٠١
منظمات	١٦٩٨٧	١٩٥٩٠	٢٦١٢١	٣٢١١٥	٣٥٠٩٠	٣٧٤٥٧
المجموع	٩٠٩٢٧٠	١٠٦٣٧٧٨	١٣٨٢٨٧٨	١٧٤٩٩٥٦	١٨٨٥٧١١	٢٠٠٥٧١٦

المصدر :- تقارير بنك السودان المركزي لسنوات مختلفة ..

يتضح من الجدول الزيادة الكبيرة والواضحة في عدد الرموز الممنوحة للعملاء بواسطة الوكالة مما يعكس فهم العملاء لدور وأهمية هذا الاستعلام وقد أدى إلى مزيد من الجودة الرقابية للمصارف



وجعل لها بنك معلومات عن العملاء والمستثمرين وبالتالي إي مؤسسة مصرفية لا تتعامل إلا مع من يملك رمز ائتماني . مما قلل التعثر والإخفاقات .

شركة الخدمات المصرفية الالكترونية ( شامخ ) ...

ساهمت الشركة في دفع عجلة التقنية المصرفية بالبلاد من خلال تطور نظم الدفع الكترونية المتمثلة في الدفعيات الكترونية الخارجية ( سويفت ) (SWIFT<sup>xxvi</sup>) .. والمقاصة الكترونية ونظام التسويات الانية (RTGS<sup>xxvii</sup>) التي توفر خدمة الربط بين المصارف السودانية وبنك السودان ، بالإضافة للخدمات الكترونية والدفعيات من خلال البطاقة المصرفية مما ساهم في جذب عملاء إلي داخل الجهاز المصرفي . وأيضا ساهمت في تقدم جودة الخدمات المصرفية والرقابية ، والجدول أدناه يوضح وسائل الدفع الالكتروني الموجودة والتي يتم التعامل بها .

جدول رقم (٤) وسائل الدفع الالكتروني للعامي ٢٠١٦م -- ٢٠٢١م

البيان/ السنة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١م
ماكينات الصرف الالي	١١٨٩	١٣٤٤	١٥٩٦	١٥٩١	١٥٧٢	١٥٢٣
نقاط البيع	٣٤٨٠	٣٩٠٥	١٦١٦٢	٣٢٣٨٤	٣٩٧٣٩	٤٤٨٤٦
البطاقات المصرفية	١٤٩٥٠٠١	١٤٨٣١٠٦	٣٩٦٢١٢٧	٤٠٠٦٤٧	٤٧٢٦٥٥٥	٦٥٢٢١٢٤
بطاقات المحفظة الكترونية	١٤٩٥٠٠١	١٤٨٣١٠٦	٨٨٥٠٦٤	١٠٨٧٥٧٢	١٤٤٦٠٢٨	١٨٠٧٥٥٤

المصدر :-: تقارير بنك السودان المركزي لسنوات متعددة ..

من الجدول أعلاه نجد أن عدد ماكينات الصراف الآلي زادت.وزادت أيضا البطاقات المصرفية ، ونقاط البيع وبطاقات المحفظة الكترونية .مما يؤكد على زيادة الشمول المالي وزيادة الودائع ودخول عملاء جدد للتعامل مع المصارف سببه التطور التكنولوجي.

جدول رقم (٥) يوضح عدد المعاملات المصرفية الكترونية .من ٢٠١٨م الى ٢٠٢١م.

السنة	المعاملات الخارجية الرسائل الصادرة، سويفت	المعاملات الخارجية الرسائل الواردة (سويفت)	المعاملات المصرفية المحول بالبطاقة
٢٠١٨م	٣٦٢٦٦	١٠٧٣٤٢	٤٩٧٤٩٨٥٠



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية  
والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار

18 نيسان 2024

٥٧،٤٧٠،٨١٠	١٢٨١٥٩	٤٧٠٢٠	م٢٠١٩
٧٣،٩٦٧٨٥٨	١٧٧٠٧٨	٥٦٦٧٩	م٢٠٢٠
٨٦،٨٦٩١١٥	٢١١٦٩٠	٩٠٨٤٠	م٢٠٢١

المصدر :- بنك السودان المركزي .تقارير سنوية ، لسنوات مختلفة .

يلاحظ من الجدول اعلاه تطوير وسائل ونظم الدفع الالكتروني وزيادة عدد المعاملات المتمثلة في الدفعيات الخارجية (سويفت) ،ومحول القيود الداخلي

**سادسا :-مكافحة غسيل الأموال والإرهاب :-**

في إطار تطوير الضوابط التنظيمية المرتبطة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب والمؤثرات المستخدمة في تقييم أداء المصارف ،والجودة الرقابية في هذا العمل ،نتناول شريحة مهمة في العمل المصرفي وهي مكافحة غسيل الأموال وهي بحق تحتاج من المؤسسات المصرفية العاملة جودة الرقابة علي مثل هذه الأنشطة المشبوهة ،وفي إطار السعي لحماية الجهاز المصرفي من مخاطر شبكات الإجرام العالمية واستغلالها للقنوات المصرفية لإدخال أموال مشبوهة المصدر إلى داخل المصارف لإضفاء نوع من الشرعية عليها ،ولتعزيز شبكة الامان المالي عن طريق تقوية نظم الاشراف والرقابة للبنك المركزي اصدر بنك السودان المركزي بتاريخ ٣٠/٥/٢٠٠٢ م . منشور مكافحة غسيل الأموال، نظرا للأثار الضارة لظاهرة غسيل الأموال علي الاقتصاد الوطني والعالمي ، ونسبة ما تحدثه من زعزعة للثقة في المؤسسات المالية والمصرفية ، وقد أصبحت مواجهتها من أولويات السلطات التشريعية والقانونية والرقابية على نطاق العالم .

**سابعا اتفاقية بازل ١-٢-٣. ودورها في الحد من الأزمات المالية في النظام المصرفي .**

الهدف الرئيسي من هذه اللجنة توفير مبادئ توجيهية للوائح المصرفية ، وتعزيز الرقابة المصرفية ، وتقوية صلابة الاستقرار ، ووضع نظم ومعايير للقياس المالي وإدارة المخاطر والتعرف عليها .وكانت تهدف لتقوية النظام المصرفي الدولي واستقراره وإبراز قضية الرقابة المصرفية باعتبارها عاملا مهما لضمان حسن سير العمل المصرفي ورفع كفاءته خاصة بعد ظهور العديد من التجاوزات المصرفية المقلقة ، ومن هنا هدفت هذه المعايير إلى تقوية مبدأ الرقابة المجمعمة وتعزيز التنسيق بين



السلطات الرقابية العالمية ، وكانت الاتفاقية تطالب البنوك بالاحتفاظ بمعدل كفاية رأس المال مناسب يبلغ ٨٪ لتغطية مخاطر الائتمان ، تم إصدار بازل (٢). حثت البنوك على الاحتفاظ برأس مال كافي لتغطية نوع آخر من المخاطر ، مخاطر السوق التي تتكون من أربعة عناصر هي مخاطر تقلبات أسعار الصرف ، مخاطر تقلبات أسعار الفائدة ، مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية ، ومخاطر تقلبات السلع ، ووضعت فيما بعد ٢٥ قاعدة أساسية للرقابة الفعالة علي البنوك وأصدرت المنهجيات والأساليب والإجراءات الخاصة بكيفية التطبيق لهذه القواعد ، بالإضافة القواعد الخاصة بالحوكمة في البنوك لضمان إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك ، ولها ثلاثة ركائز . الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال . المراجعة الإشرافية لكفاية رأس المال في المؤسسة وعملية التقييم الداخلي . الاستخدام الفعال للإفصاح كرافعة آلية وتعزيز الانضباط في السوق وتشجيع الممارسات المصرفية السليمة ، التغييرات الرامية إلى مكافأة وتشجيع التحسينات المستمرة في قياس المخاطر والسيطرة عليها<sup>xxviii</sup>.

نتيجة لكل ما سبق تداعت الهيئات الرقابية الوطنية والدولية لتطوير قواعد ومعايير العمل المصرفي الحالية ، ووضع معايير دولية حديثة تسهم في جعل المصارف أكثر قدرة على تحمل الصدمات ، عبر تحديد وضعية مخاطر المصارف بطريقة أكثر شمولية ، وقد كان للجنة بازل دور قيادي في هذا المجال ، حيث قامت بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث ل بازل ٢ تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة ، شكلت معاً ما بدأ تسميتها بازل ٣ .. وهي آخر معايير صدرت لتعزيز الحاجة إلي احتياطات السيولة، تشير إلي تحديد احتياطي إضافي من حقوق الملكية يتم الاحتفاظ به من قبل البنوك .. الحد الأدنى لرأس المال الذي يستوعب الخسائر تضمنت الاتفاقية متطلبات اعلي من رأس المال وجودة أفضل ٤٪ الي ٦٪ فيما يتعلق بجميع موجودات البنك والتعرضات خارج الميزانية العمومية بغض النظر عن وزن المخاطر ، وتسعى لتحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي ، الحفاظ على الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال كما في السابق هو ٨٪ وبإضافة احتياطي الأزمات يصبح الحد الإجمالي الأدنى والمطلوب مع هذا الاحتياطي هو ١٠,٥٪. يلتزم السودان بتطبيق بازل (١) بكافة مبادئها وارشاداتها ، اما بازل (٢،٣) المبادئ المطبقة بالسودان تنحصر في الركيزة الاولى راس المال ، اما بقية المعايير لم يطبقها السودان<sup>xxix</sup>.



## ثامنا مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) Islamic Financial Services Board

هيئة دولية تهدف إلى تطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها وذلك بإصدار معايير احترازية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات الصيرافة الإسلامية، وأسواق المال، والتكافل (التأمين الإسلامي).

### مشروع المؤشرات المالية الإسلامية الاحترازية والهيكلية.

أطلق مجلس الخدمات المالية الإسلامية المؤشرات الاحترازية الخاصة بالسلامة المالية لنظم الصيرفة الإسلامية ومدى نموها، وتعد هذه المؤشرات أول مجموعة من المقاييس القابلة للمقارنة دوليا الخاصة بسلامة النظم المصرفية الإسلامية، وتجمع هذه المؤشرات معلومات عن حجم الأنظمة المصرفية الإسلامية في تلك الدول ونسبة نموها وميزاتها الهيكلية فضلا عن المستوى الاحترازي الكلي من خلال جمع معلومات عن حجم رؤوس الأموال والإرباح والسيولة والتعرضات لانواع مختلفة من المخاطر التي تواجه النظم المصرفية الإسلامية في تلك الدول.

وتجمع هذه المؤشرات معلومات خاصة بكفاية رأس المال والسيولة استنادا إلى معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الصادر حديثا والهادفة إلى استكمال الإصلاحات الرقابية الدولية بموجب مقررات بازل (3). يشار إلى إن هذه المؤشرات تعد موازية لمؤشرات السلامة المالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والتي تستخدم على نطاق واسع لتقييم قوة أو ضعف النظم المالية إلا أن هذه المؤشرات الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية تم تخصيصها لتتناسب مع الخصائص المحددة للقطاع المصرفي الإسلامي، ويستعمل على إبراز دور المصرفية الإسلامية في الاقتصاد الوطني وتسمح بإجراء مقارنات بين النظم المصرفية الإسلامية والتقليدية.. وتتضمن قاعدة البيانات الخاصة بالمؤشرات المالية الإسلامية الاحترازية والهيكلية لأنواع مختلفة من المؤشرات الاحترازية التي تغطي كفاية رأس المال ونسبة المديونية والتمويل المتعثر والأرباح والسيولة والمتعرضات لمخاطر العملات الأجنبية فضلا عن المؤشرات الهيكلية التي تركز على عناصر مثل عدد الفروع والموظفين وحجم وإجمالي الأصول ومحافظ التمويل لدى المؤسسات المصرفية الإسلامية، ويشمل أيضا على البيانات الوصفية التي تقدم معلومات عن تصميم عناصر البيانات ومواصفاتها..وبهذه



المؤشرات والمعايير يكون مجلس الخدمات المالية الإسلامية أداة من أدوات الرقابة والإشراف على المؤسسات المصرفية وهو يسعى لتطويرها وتجويدها<sup>xxx</sup> والسودان واحد من الدول المؤسسة لهذا المجلس ويقوم بمتابعة وتطبيق الموجهات الصادرة .

### النتائج والتوصيات :-

#### النتائج :

١ / الالتزام بالسياسة النقدية للبنك المركزي تؤدي إلى تحقيق السلامة المالية والاستقرار المالي ، وتخفيض المخاطر إلى حدودها الدنيا .

٢ / التصنيف الائتماني لعملاء البنوك أفاد البنوك كثيرا في تعزيز شبكة الامان المالي والجدارة الائتمانية وخفض نسبة التعثر في المعاملات المصرفية وأصبح واحد من أدوات الرقابة المصرفية .

٣ / قامت المؤسسات المصرفية بتقليل المخاطر لدى المصارف عن طريق تفعيل إجراءات الأشراف والرقابة المصرفية بما يتواءم مع النظم والمعايير الدولية ، والاستفادة من التحول الرقمي والربط الشبكي في هذا المجال .

4 / المؤسسات المصرفية التزمت بمؤشرات السلامة المالية الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ضوء متطلبات لجنة بازل ممثلة في مؤشر كفاية رأس المال ،، مؤشرات جودة الأصول ،، والربحية والسيولة والقدرة على الوفاء ...

5 / استخدام التحول الرقمي مع ما قدمه من تطبيقات تكنولوجية متطورة ووسائل ذكية وابتكار منتجات جديدة ، عزز الثقة في المنتجات المصرفية الكترونية ، وجعل المصارف تسعى لمواكبة التطورات المصرفية العالمية في هذا المجال .

#### التوصيات :-

١ / الاستفادة من الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي لاستحداث نظام عملي لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وضبطها باعتبار ذلك جزءا من الرقابة الشاملة لإدارة المخاطر

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية



مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكاميل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار

18 نيسان 2024

- ٢ / إجراء تقييمًا مستقلا لاستراتيجيات المصرف وسياساته وإجراءاته وممارساته ذات العلاقة بالجودة الرقابية لتتواكب مع اخر التطورات العالمية في هذا الجانب .
- ٣ / الحرص على تدريب العاملين بالمؤسسات المصرفية وتأهيلهم للإلمام بالنظام الرقابي ليساعد المؤسسة على جودة الرقابة . وان يكون التدريب باحدث الوسائل وعلى اخر التطورات واحدها في الصناعة المصرفية .
- ٤ / ن تسعى المؤسسات المصرفية لجلب أنظمة الكترونية حديثة ، للمراجعة ، والتفتيش ليساعد في مهام الرقابة بسرعة وكفاءة عالية .
- ٥ / علي المؤسسات المصرفية أن تسعى لمزيد من الاهتمام بالجودة الرقابية والتحول الرقمي، لتغطية جوانب الثقة والاعتمادية والكفاءة وسرعة الاداء والمصادر

المراجع العلمية

المصادر.

احمد زكي بدوي و يوسف محمود المعجم العربي الميسر دار الكتاب المصري القاهرة . ب ت  
الكتب :-

- ١ / إيمان الحيارى ..الجودة .القاهرة .مطبعة دار القلم ٢٠١٥ م.
- ٢ / احمد سيد مصطفى. التنافسية في القرن الحادي والعشرين، دار الكتب القاهرة ٢٠٠١ م.
- ٣ / الصباح عبد الرحمن .مبادئ الرقابة الادارية .دار الزهران للنشر والتوزيع .عمان ١٩٩٧ م.
- ٤ / انطوان الناشف ، و خليل الهنيدي .العمليات المصرفية والسوق المالية . مؤسسة حديثة للكتاب الجزء الاول ، لبنان ١٩٩٨ م .
- ٥ / الطاهر لطرش .تقنيات البنوك ، الناشر ، ديوان المطبوعات الجامعية ط ٣ . الجزائر ٢٠٠٤ م

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية  
والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار

18 نيسان 2024

- ٦/ جودت عزت عطوي . الادارة التعليمية والاشراف التربوي اصولها وتطبيقاتها ، الناشر دار الثقافة  
القاهرة . ط١ .. ٢٠٠٤ م .
- ٧/ رمضان ، زياد ، جودة محفوز ،الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك .. عمان .. دار وائل للنشر  
والتوزيع . ٢٠٠٣ م .
- ٨/ زيادة رمضان ، ومحفوز جودة .. إدارة مخاطر الائتمان . الشركة العربية المتحدة للتسويق . القاهرة  
. ٢٠١٠ م .
- ٩/ سيد الهوارى . إدارة البنوك . القاهرة مكتبة عين شمس ١٩٨٣ م .
- ١٠/ سامر جلدة . البنوك التجارية والتسويق المصرفي . دار اسامة للنشر . عمان . ٢٠٠٩ م .
- ١١/ سملاي يحضية . ادارة الجودة الشاملة .
- ١٢/ شحاتة ، حياة ، مخاطر الائتمان في البنوك التجارية مع الإشارة لمصر ، القاهرة مطابع الطوبجي  
التجارية ، ١٩٩٠ م .
- ١٣/ علي الشريف . الإدارة المعاصرة .الدار الجامعية الإسكندرية . ٢٠٠٣ م .
- ١٤/ عبدالكريم ابومصطفى- الادارة والتنظيم، المفاهيم- الوظائف العمليات ،، القاهرة ٢٠٠١ م .
- ١٥/ عبد الحميد ، عبد المطلب ، العولمة واقتصاديات البنوك القاهرة .الدار الجامعية ٢٠٠١ م .
- ١٦/ عبد الحميد ، عبد المطلب ، العولمة واقتصاديات البنوك القاهرة .الدار الجامعية ٢٠٠١ م .
- ١٧/ عوض بدر الحداد. تسويق الخدمات المصرفية .دار البيان للطباعة والنشر .مصر ١٩٩٩ م .
- ١٨/ معالي فهمي حيدر .نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية .. الدار الجامعية .مصر  
. ٢٠٠٢ م .
- ١٩/ محسن احمد الحضيرى .التسويق المصرفي . ايتراك للنشر والتوزيع .القاهرة ١٩٩٩ م .
- ٢٠/ محمد فريد الصحن واخرون . مبادئ الادارة . الدار الجامعية الاسكندرية . ٢٠٠١ م .
- التقارير :-

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية



مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية

والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار

18 نيسان 2024

١/ التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ، لسنوات مختلفة .

٢/ التقارير السنوية لمجلس الخدمات المالية الاسلامية . لسنوات مختلفة .

الاصدارات :-

١/ قانون بنك السودان المركزي ، ١٩٥٩ م تعديل ٢٠٠٣ م .

٢ / إصدارات بنك السودان المركزي توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ..مخطط الرقابة والإشراف المصرفي ..الكتاب الثاني .

٣/ لائحة الجزاءات المالية والإدارية للمخالفات المصرفية .

٤/ منشورات السياسة الائتمانية لبنك السودان المركزي لسنوات مختلفة .

٥/ مطبوعات بنك امدرمان الوطني .

الدراسات والبحوث العلمية :-

١. مروان محمد شريف ، دور الجودة الرقابية.رسالة ماجستير.جامعة إفريقيا العالمية.٢٠١٥م

٢/ محمد محمداني .تحسين الاداء في المصارف باستخدام تقنيات التنقيب في البيانات .بنك المال المتحد .رسالة دكتوراة غير منشورة . جامعة امدرمان الاسلامية ٢٠١٧ م .

٣/ شريف محسن محمد .ضوابط الرقابة المصرفية للقنوات الكترونية . رسالة دكتوراة غير منشورة .جامعة عين شمس .القاهرة . ٢٠٢١ م .

٤/ التجاني عمر مصطفى .اثر التسويق المصرفي ودوره في زيادة القدرة التنافسية للمصارف .دراسة تطبيقية .رسالة ماجستير غير منشورة .جامعة أفريقيا العالمية ٢٠١٤م .

٥/ محمد عبد الهادي الروس . نموذج مقترح لقياس جودة الخدمات المصرفية بدولة قطر .رسالة دكتوراة غير منشورة .جامعة عين شمس القاهرة . ٢٠٠٢م .

٦/ عباس حامد حسن . ادوات الرقابة المصرفية لمكافحة غسل الاموال واثرها في تعزيز جودة الخدمات المقدمة وفق نموذج . رسالة ماجستير .جامعة كربلاء . العراق . ٢٠٢١م .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية



مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار

18 نيسان 2024

الدوريات :-

مجلة المصارف إصدارات مختلفة تصدر من بنك السودان المركزي ..

مواقع الانترنت

www.researchgat

i, 1 محمد عبد الهادي الروس , نموذج مقترح لقياس جودة الخدمات المصرفية بدولة قطر . ( رسالة دكتوراة غير منشورة ) كلية التجارة جامعة عين شمس , جمهورية مصر العربية . 2002م ص 62 .

2. بريش عبد القادر , جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , جامعة حسيبة بن علي – الجزائر العدد 3 . ص 253 .

مروان محمد شريف . دور الجودة الرقابية على الخدمات المصرفية . رسالة ماجستير . جامعة افريقيا

العالمية ٢٠١٥م . iii

iv . محسن احمد الحضيبي , التسويق المصرفي , القاهرة . ايتراك للنشر والتوزيع , 1999م . ص 222 .  
v . لتجاني عمر مصطفى , أثر التسويق المصرفي ودوره في زيادة القدرة التنافسية للمصارف , بحث ماجستير غير منشور . جامعة افريقيا العالمية . 2014م .

سامر جلدة , البنوك التجارية والتسويق المصرفي . ( عمان , دار اسامة للنشر والتوزيع , 2009 م ) ص 149 .

vii احمد زكي بدوي وصديقه يوسف محمود . المعجم العربي الميسر للمدرسة والجامعة والمكتب والمنزل . دار الكتاب المصري . القاهرة . ب . ب . ص 390 .

viii عبد الكريم الحسون . قياس جودة الخدمات . الانترنت 2021/10/18م . - الموقع - . www.4arab.com .

ix سمالي يحيية . ادارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية – الملتقى الوطني الاول . جامعة ورقلة . كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية . الكتاب الثالث . 2003م . ص 176 .

بريش عبد القادر . مرجع سبق ذكره ص ٢٥٦x .

xi عوض بدير الحداد , تسويق الخدمات المصرفية , ( القاهرة . البيان للطباعة والنشر , 1999م ) ص 342 .

xii عصام الدين امين ابو علقه , مرجع سابق ص 508 .

xiii مروان محمد شريف . مرجع سابق . ص 90 .

عبد الكريم ابو مصطفى . – الادارة والتنظيم . المفاهيم – الوظائف – العمليات . ب . ن . سنة 2001 م . ص

xiv . 246

xv علي الشريف . الادارة المعاصرة . الدار الجامعية الاسكندرية , سنة 2003م . ص 365 ..

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية



مجلد (20) (عدد خاص) 2024



وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد (تكاميل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الأعمال وتحديات الابتكار

18 نيسان 2024

- جودت عزت عطوي . الادارة التعليمية والاشراف التربوي اصولها وتطبيقاتها . دار الثقافة . ط 1 . 2004م .  
xvi . 23 ص
- محمد فريد الصحن واخرون . مباديء الادارة – الدار الجامعية – الاسكندرية . 2001م . ص 339 . xvii
- الصباح . عبيد الرحمن ، مباديء الرقابة الادارية ، دار الزهران للنشر والتوزيع . عمان . 1997م . ص 107 .  
xviii
- انطوان الناشف . خليل الهندي ، العمليات المصرفية والسوق المالية ، مؤسسة حديثة للكتاب ، الجزء الاول لبنان  
1998م ص121 . xix
- الطاهر لطرش . تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية . الطبعة الثالثة . الجزائر ، 2004م ، ص 205 .  
xx
- قانون بنك السودان المركزي للعام 1959م تعديل 2012 xxi
- بنك السودان المركزي – التقرير السنوي للعام 2020م . ص ٤٢ . xxii
- قانون بنك السودان . للعام 2002م ، تعديل 2012م . xxiii
- لائحة الجزاءات المالية والادارية للمخالفات المصرفية لسنة 1992م . xxiv
- > منشور سياسات بنك السودان المركزي للعام 2019م الصادر من محافظ البنك المركزي ، بتاريخ 31 ديسمبر  
2018م xxv
- Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication. xxvi
- Real Time Gross Settlement xxvii
- مطبوعات بنك امدرمان الوطني .. اتفاقيات بازل ١-٢-٣ . xxviii
- التقرير السنوي لبنك السودان المركزي ، للعام ٢٠٢١م . ص ٧٤ xxix
- تقارير ومنشورات مجلس الخدمات المالية الاسلامية . لاعوام مختلفة . xxx